المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

دراسة

التّعاون الاقتصاديّ بين السّودان وقطر

د/ عبد الوهاب الوقيع محمد الجعلي

الدوحة، كانون الأول/ ديسمبر – ٢٠١١

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

التّعاون الاقتصاديّ بين السّودان وقطر ١

مقدّمة: ١

١ – الموارد الاقتصاديّة في قطر والسّودان: ٣

١ – ١ الملامح العامّة للاقتصاد القطريّ: ٣

١ – ٢ إمكانيّات السّودان الاقتصاديّة: ١٠

٢ – التّعاون الاقتصاديّ بين السّودان وقطر: ١٣

٢ – ١ الاستثمارات القطريّة في السّودان: ١٣

٢ – ٢ معوقات الاستثمارات الأجنبيّة في السّودان: ٢٠

٢ – ٣ التّجارة الخارجيّة بين السّودان وقطر: ٢٧

اختبار فروض البحث: ٣٠

٣ – نتائج البحث: ٣١

مقترح لتطوير الاستثمار والتّبادل التجاريّ بين البلدين: ٣٢

مقدّمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوّرات سريعة ومتغيّرات متلاحقة في جميع النواحي الاقتصادية، أدّت إلى تعديل جوهريّ في السّياسات الاقتصادية للكثير من الدّول؛ فتخلّت معظم دول العالم عن الهيمنة الحكوميّة على الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة، واتّجهت نحو تحرير اقتصاديّاتها، والسّماح للقطاع الخاصّ المحلّي والأجنبيّ بالقيام بكلّ –أو بجُلّ– الأنشطة الاقتصادية. وهكذا جرى تدويل مطّرد للحياة الاقتصادية بتخطّي الإنتاج للحدود القُطرية، وبرزت بقوّة مسألة الاستثمارات الأجنبية كموضوع من المواضيع الاقتصادية التي احتلّت مركز الصّدارة في قضايا الاقتصاد المعاصر، وكأداة مهمّة من أدوات التّعاون الاقتصاديّ بين الدول.

ومن بين تلك الدول التي اتّجهت نحو تحرير اقتصادها السودان؛ فقد شهد هذا البلد مؤخّرا تغيّرات اقتصادية إيجابيّة، تمثّلت في سماحه للاستثمارات الأجنبيّة بالدخول إليه، وسنّه القوانين المشجّعة على ذلك. ونتيجة لذلك فقد دخلت إليه العديد من هذه الاستثمارات؛ ومن بينها نذكر استثمار دولة قطر –ممثّلة في القطاعين العامّ والخاصّ– في العديد من المشاريع الاستثماريّة في مختلف المجالات الاقتصاديّة.

أهمّية البحث:

إنّ التعاون الاقتصاديّ بين الدول من الأمور المهمّة والضروريّة للنّهوض بهذه الدول وتنميتها، وذلك من خلال التّعاون في ما بينها لاستغلال مواردها الاقتصاديّة، واستفادتها من بعضها البعض. وفي هذا الإطار، يلتمس هذا البحث أهمّيته من تسليطه الضّوء على أهمّية التعاون الاقتصاديّ بين السودان وقطر؛ وذلك باعتبار الأرضيّة الصّلبة التي يقف عليها البَلَدَان؛ والمتمثّلة في توفّر الموارد الاقتصاديّة المختلفة في السودان، ووجود فوائض مالية كبيرة في قطر. بالإضافة إلى التطوّر التقنيّ الكبير الذي تشهده دولة قطر في مختلف المجالات؛ ذاك الذي اكتسبته من خلال تعاملها الواسع والمباشر مع الدول الصناعيّة الكبرى وبيوت الخبرة العالميّة، واستعانتها بالخبرات الأجنبيّة في كافة المجالات. هذا علاوة على توفّر الإرادة السياسيّة في البلدين للدّفع بالتعاون الاقتصاديّ بينهما قُدما، وتحقيق الأهداف المشتركة بينهما، وتبادل المنافع. وتتعاظم هذه الأهمية بالنّظر إلى أنّ السودان هو من الدول النّامية التي تمتلك من الموارد الاقتصاديّة ما يمكّنها من النّهوض والتطوّر وإحداث التّنمية الاقتصاديّة المستدامة، والمساهمة في تنمية غيرها من الدّول، هذا إن تمّ

استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل. وهذا أمر يتطلّب إيجاد رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع السّودان وحده –في ظلّ الأوضاع الرّاهنة– توفيرها؛ لذا فإنّ الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبيّة ستظلّ ملحّة. وفي مقابل ذلك توجد فوائض ماليّة كبيرة لدى دولة قطر، مع افتقارها إلى الكثير من الموارد الاقتصاديّة التي تتوفّر في السودان. لذلك فإنّ هنالك حاجة ملحّة للتّعاون الاقتصاديّ بين الدولتين، بشكل يمكّن كلّ واحدة من الاستفادة القصوى من إمكانيّات الأخرى الاقتصاديّة.

أهداف البحث:

ترمي هذه الدّراسة إلى تحقيق أهداف عديدة يتمثّل أهمّها في الوقوف على المقوّمات الاقتصاديّة التي تتمتّع بها دولة قطر، وما وُضع من خطط لاستغلالها، والتعرّف على إمكانيّات السّودان الاقتصاديّة والفرص الاستثماريّة المتوفّرة لديه؛ إضافة إلى الوقوف على حجم الاستثمارات القطريّة في السودان وتحديد نوعيّتها، والتعرّف على قيمة التبادل التجاريّ بين البلدين ومدى إمكانيّة تطويره.

كما تهدف هذه الدّراسة إلى إثراء المعرفة العلميّة في هذا المجال الاقتصاديّ؛ خاصّة وأنّ الباحث لم يقف على أيّ دراسة للتعاون الاقتصاديّ بين السودان وقطر، على الرّغم من أهمية هذه الدّراسات.

مشكلة البحث:

سجَّل تعاون اقتصاديّ بين السودان وقطر في بعض المجالات الاقتصاديّة، بناءً على محاولة السودان جذب الاستثمارات الأجنبيّة إليه، وبحثه عن المساعدة في إحداث التّنمية المستدامة من جهة؛ وحاجة قطر الملحّة إلى استثمار أموالها، وتأمين حاجاتها من الموارد الاقتصاديّة من جهة أخرى. وعليه فإنّ سؤال هذه الدّراسة الرئيس –بعد تحديد حجم التعاون الاقتصاديّ بين السودان وقطر، ونوعه– هو: **هل يتناسب حجم التّعاون ذاك والإمكانيّات الاقتصاديّة الكبيرة التي تتمتّع بها كلّ من الدولتين؟**

فرضيّات البحث:

يسعى هذا البحث إلى التّحقّق من الفرضيّات التالية:

١) إنّ التعاون الاقتصاديّ بين السّودان وقطر بسيط ولا يرتقي إلى إمكانيّات البلدين الاقتصاديّة.
٢) إنّ التّبادل التجاريّ بين البلدين ضعيف جدّا؛ وهذا على الرّغم من التّقارب السياسيّ الكبير بينهما.

٣) هناك الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحدّ من دخول الاستثمارات القطريّة إلى السودان.

منهجيّة البحث:

لنتمكّن من تحليل مشكلة الدّراسة وتفسيرها، فإنّنا سنستخدم المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ كما سنستعين في جمع مادّة البحث بمقابلات مع الشّخصيات ذات الصّلة الوثيقة بقضايا التّعاون الاقتصاديّ بين السّودان وقطر، وطبيعة الاستثمار في السّودان. هذا علاوة على استعانتنا بالأدبيّات المختلفة التي تناولت هذا الموضوع، والمتمثّلة في الكتب، والدوريّات، والمؤتمرات والتّقارير، فضلا عن شبكة الإنترنت.

١-الموارد الاقتصاديّة في قطر والسّودان:

١-١ الملامح العامّة للاقتصاد القطريّ:

قطر هي شبه جزيرة تقع في منتصف السّاحل الغربيّ للخليج العربيّ جنوب غرب قارّة آسيا. وهي تتّصل برًّا بالمملكة العربيّة السعوديّة، وتجاور بحرًا كُلا من الإمارات العربيّة المتّحدة، والبحرين وإيران. وتتبع دولةَ قطر بعض الجزر أهمّها جزر حالول، وشراعوه، والأسحاط. وتبلغ مساحة البلاد ١١٥٢١ كم٢، أمّا عدد سكّانها فنحو ١,٧٢ مليون نسمة[١] وفقًا لإحصائيّة أكتوبر/ تشرين الأوّل ,٢٠١١

١-١-١ الصّناعة في قطر:

تعتمد قطر في دخلها القومي بصورة رئيسة على صناعة النّفط والغاز الطبيعيّ اللذين يساهمان بأكثر من ٧٥% من الإيرادات الحكومية، وبنحو ٨٥% من حصيلة الصّادرات. وقد تمّ تصدير أوّل شحنة من النّفط القطريّ في عام ١٩٤٩، وافتُتحت المصفاة الأولى للنّفط في عام ١٩٧٤ بطاقة إنتاجيّة قدرها ٦٢٠٠ برميل يوميًّا. وفي عام ١٩٨٤ أُنشئت مصفاة أخرى بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠ ألف برميل يوميًّا، ثم تمّ افتتاح مشروع توسعة مصفاة قطر للبترول في عام ٢٠٠٢؛ لتصل الطاقة الإنتاجيّة إلى ١٣٧ ألف برميل يوميًّا. واستمرّ الإنتاج في الارتفاع حتّى بلغ في نوفمبر ٢٠١١ نحو "٨١٣ ألف برميل يوميّا"[٢].

---

[١] جهاز الإحصاء القطري، **النشرة الإحصائية- أكتوبر ٢٠١١**، ٩ تشرين ٢/ نوفمبر ٢٠١١.
http://www.qsa.gov.qa/Ar/PopulationStructure.htm

[2] OPEC, *Monthly Oil Market Report – November 2011*, 10 November 2011.
http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MOMR_November_2011.pdf

أمّا في مجال الغاز الطبيعيّ فإنّ قطر تتمتّع بمواردَ ضخمة جدّا أهّلتها لأن تكون "أكبر مصدر للغاز الطبيعيّ المسال في العالم، وثالث أكبر مخزون بعد روسيا وإيران. إذ يبلغ حجم الاحتياطيّ القطريّ من الغاز نحو ٩١٠ تريليون قدم مكعّب؛ وهو ما يشكّل نحو ١٥% من حجم الاحتياطيّ العالميّ من الغاز"[٣]. ويُعدّ حقل الشّمال في قطر الحقل الذي يحتوي أكبر احتياطيّ من الغاز الطبيعيّ في العالم؛ وهو يشكّل عاملا مهمًّا في جذب الاستثمارات المتعلّقة بمشاريع استخراج الغاز واستغلاله، بسبب توافر الغاز الطبيعيّ بكميات هائلة في موقعٍ واحد، وفي ظروف مناخيّة وجغرافيّة تجعل من السّهل استخراجه بتكلفة منخفضة مقارنة بمناطق أخرى في العالم. وبالنّظر إلى الاحتياطيّ الضّخم لذلك الحقل، والمزايا المتعلّقة بالغاز –بوصفه مصدرًا نظيفا وآمنًا للطّاقة، يمكن الاعتماد عليه فترة طويلة– وضعت دولة قطر خطّة إستراتيجيّة مرحليّة لتطوير ذلك الحقل، واستغلال موارده بصورة مثلى بغية توفير عوائد ماليّة جديدة من خلال تصدير الغاز الطبيعيّ مسالا أو بواسطة الأنابيب، وكذلك من خلال إقامة مشاريع صناعية جديدة.

الجدير بالذكر أنّ إنتاج قطر من الغاز المسال قد ارتفع من ٣١ مليون طن في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٧ مليون طن في عام ٢٠١١. وبذلك أصبحت أكبر دولة في العالم من حيث إنتاج الغاز الطبيعيّ المسال وتصديره.

وبالإضافة إلى أنّ قطر منتجٌ ومصدّرٌ للنّفط والغاز؛ فإنّ لها قطاعًا صناعيّا أخذ ينمو باطّراد. وهو يشتمل على صناعات ثقيلة –متوسّطة وخفيفة– تتركّز في ثلاث مناطقَ صناعيّة هي: منطقة مسيعيد الصّناعية (في الجنوب)، ومدينة رأس لفّان الصناعيّة (في الشّمال)، ومنطقة الدّوحة الصناعيّة (في الوسط). ويُعدّ قطاع الصناعة –بشقّيه الاستخراجيّ والتّحويليّ– أهمّ القطاعات في الدّولة، إذ توليه أهمّية بالغة وتعمل على دعمه وتشجيعه من خلال الاستثمار المباشر في الصّناعات الاستخراجيّة والصّناعات التحويليّة الأساسيّة ذات الاستخدام الكثيف للطّاقة ورأس المال؛ وذلك بوصفه المصدر الرّئيس للدّخل القوميّ. ومن أهمّ الصّناعات القطريّة –بعد صناعة الغاز والبترول– صناعة البتروكيماويّات، والحديد والصّلب والإسمنت.

[٣] جاسم حسين، **الاقتصاد القطري بين الواقع والطموح**، ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

http://www.aleqt.com/2009/08/01/article_258164.html

١-١-٢ الزّراعة في قطر:

تمتاز معظم الأراضي في قطر بأنّها أراضٍ صخريّة مغطّاة بالرّمال والحصى، ممّا يجعلها غير صالحة للزّراعة. وإضافة إلى عدم توافر مصادر المياه العذبة، فإنّ الأمطار بصورة عامّة قليلة الهطول. أمّا المياه الجوفيّة فهي محدودة ولا تكفي حاجة البلاد؛ لذا اتّجهت الدّولة نحو تحلية مياه البحر للاستفادة منها في الشّرب.

ونظرًا إلى ذلك فإنّ الموارد الزّراعيّة في قطر محدودة جدّا، ممّا جعل الزّراعة بسيطة ومحدودة، ومقتصرة على زراعة بعض الخضروات والفواكه، بالإضافة إلى زراعة أشجار النّخيل التي تعدّ أهمّ الأشجار التي تعتني الدّولة بزراعتها، "بحيث تمثّل ٧١% من جملة المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة، وذلك لتأقلم الشّجرة مع ظروف البيئة المحلّية. وتبلغ المساحة المزروعة بنخيل التّمر نحو ١٣٦٦ هكتارا"[٤].

الملاحظ أنّ مساهمة الزّراعة في النّاتج المحلّي الإجماليّ ضعيفة جدّا، إذ لم تتجاوز ١%؛ لذلك تعتمد قطر بصورة رئيسة على الاستيراد من الخارج لسدّ حاجتها من الغذاء.

١-١-٣ مؤشّرات الاقتصاد القطريّ:

١-١-٣-١ النّاتج المحليّ الإجماليّ:

بلغ النّاتج المحليّ الإجماليّ في عام ٢٠٠٢ نحو ٧١,٧ مليار ريال قطري (١٩,٧ مليار دولار)، إذ نما بمعدّل ١١%، ثمّ استمرّ هذا النّاتج في الارتفاع المطّرد حتّى بلغ في عام ٢٠٠٥ نحو ١٥٣,٣ مليار ريال (٤٢,١ مليار دولار)؛ وهو ما يعادل تقريبًا ضعف القيمة المسجّلة قبل ذلك بخمس سنوات (أي في عام ٢٠٠٠)، ويزيد بنسبة ٢٢,٤% عن عام ٢٠٠٤. وكان ذلك نتيجة لالتزام الدّولة بمواصلة خططها الرّامية إلى تحديث البنية التحتيّة وتنويع مصادر الدّخل؛ معتمدةً في ذلك على فائض الدّخل الكبير المتحقّق لها نتيجة لارتفاع أسعار النّفط والغاز خلال ذلك العام، وفي عام ٢٠٠٦ نما النّاتج بنحو (٢٥%)[٥]. ويعدّ الاقتصاد

---

[٤] د. حلمي علي محمد، **نخيل التمر في دول مجلس التعاون الخليجي**، ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٠.

http://www.icarda.org/aprp/datepalm/country

[٥] بنك قطر الوطني، **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦**، (الدوحة، بنك قطر الوطني، ٢٠٠٧)، ص ٧.

القطريّ واحدا من أسرع الاقتصادات نموًّا في العالم؛ فقد حافظ على معدّلات نموّ مرتفعة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وحقّق النّاتج المحليّ الإجماليّ نموّا قياسيًّا خلال عام ٢٠٠٧ فبلغ نحو "٢٥٨,٦ مليار ريال (نحو ٧١ مليار دولار)، أي بمعدّل نموّ يبلغ ٣٣,٧%. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النّفط، وبالتالي زيادة الإيرادات المحصّلة منه. هذا فضلا عن الزّيادة الكبيرة في إنتاج الغاز وتصديره واستكمال مشاريع الغاز العملاقة بالدّولة"[٦].

أمّا في عام ٢٠٠٨، فقد تمكّن الاقتصاد القطريّ من تسجيل معدّل نموّ قدره ١٦%، وهو يعتبر الأعلى بين دول مجلس التّعاون الخليجيّ في هذا العام. هذا على الرّغم ممّا شهدته أسواق المال العالميّة من تقلّبات حادّة أثّرت سلبا في نموّ الاقتصاد العالميّ؛ إذ دخل عدد من الدّول الصناعيّة الكبرى مرحلة الانكماش. وقد أدّت هذه الأوضاع إلى انخفاض أسعار النّفط بشكل كبير، ليصل متوسّط سعر البرميل إلى (أقلّ من ٤٠ دولارا في نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ١٣٠ دولارا في يوليو ٢٠٠٨)[٧]. ومن المعلوم أنّ النّفط هو المصدر الرّئيس للصّادرات والدّخل لمعظم الدّول المصدّرة له؛ إلا أنّ قطر استطاعت مجابهة هذه الصّعوبات وتحقيق هذا النموّ، بفضل التوسّع الكبير –الذي عرفته– في إنتاج الغاز الطبيعيّ المسال وتصديره.

أمّا في عام ٢٠٠٩ فقد توقّعت مؤسّسات دوليّة كثيرة أن تتأثّر اقتصادات دول الخليج سلبا من تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة وما أدّت إليه من هبوط كبير في أسعار النّفط، إلا أنّ الصّورة تبدو مختلفة تماما بالنّسبة إلى قطر؛ فقد حقّق الاقتصاد القطريّ نموًّا بنسبة ١١%، ويُعزى هذا النموّ الكبير رغم تلك الأوضاع إلى **عوامل رئيسة عديدة وإلى الإمكانيّات التي اشتمل عليها الاقتصاد القطريّ، وكفلت الحدّ من تأثير هذه الأزمة. وهذه العوامل تتمثّل في الآتي**[٨]:

---

[٦] وزارة الخارجية القطرية، **الوضع الاقتصادي**، ١ أيار/ مايو ٢٠١٠. http://www.mofa.gov.qa/details.cfm?id=127

[٧] مصرف قطر المركزي، **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨**، (الدوحة، مصرف قطر المركزي، ٢٠٠٩)، ص ١٩.

[٨] سعود الجفيري، **نجاحات وإنجازات هائلة لدولة قطر في المجالات الاقتصادية**، ٥ أيار/ مايو ٢٠١٠، http://www.raya.com/site/topics/article

١- انتهاج الدّولة سياسة تخصيص جزء مناسب من الفوائض الماليّة خلال السّنوات الماضية لتكوين احتياطيّ يضمن استقرار تمويل المشاريع الإنمائيّة واستمرارها، ويعوّض النّقص في الموارد في حال انخفاض أسعار النّفط والغاز الطبيعيّ.

٢- الأداء المتميّز لقطاع الغاز الطبيعيّ.

٣- التزام المصارف القطريّة بتطبيق معايير الأداء السّليم على صعيد كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، ومعايير السّيولة.

نتيجة للارتفاع السّريع الذي عرفه إنتاج الغاز الطبيعيّ المسال، وتوسيع رقعة الصّناعات المتّصلة بذلك القطاع، بالإضافة إلى تحسّن أداء قطاعي الصّناعات التحويليّة والتّشييد؛ حقّق الناتج المحلّي الإجماليّ ارتفاعا قُدّر في عام ٢٠١٠ بنحو ٤٦٨ مليار ريال **قطريّ**[٩] **(١٢٨,٦ مليار دولار)، وبزيادة قدرها ١١٠,٢ مليار** ريال **(٣٠,٣ مليار دولار) عن عام ٢٠٠٩، أيْ بنسبة ٣٠,٨%.**

١-١-٣-٢ معدّل التضخّم:

ظلّ التضخّم في قطر محدودًا قبل عام ٢٠٠٥؛ إذ بلغ معدّله في عام ٢٠٠٢ نحو ٠,٢%، ثم أخذ يرتفع باطّراد فوصل في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٩%، وزاد ارتفاعًا فبلغ في عام ٢٠٠٧ نحو ١٣,٨%، إلى أن بلغ ذروته في الرّبع الأوّل من عام ٢٠٠٩ بنحو ١٥%. ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات، إلى الحدّ الذي جعل قطر من أغلى دول العالم في هذا المجال. ولأنّ القطاع العقاريّ من القطاعات القياديّة في الاقتصاد؛ فقد أدّى ذلك بدوره إلى ارتفاع أسعار السّلع والخدمات الأخرى. إلا أنّ هذا المعدّل قد أخذ في الانخفاض التدريجيّ في الرّبع الثاني من عام ٢٠٠٩؛ فانخفض بنسبة "٢,٩% ثمّ بنسبة ٧,٤% في الرّبع الثالث من العام نفسه، ثمّ في عام ٢٠١٠ انخفض بنسبة ٢,٥%"[١٠]. ويُعزى هذا الانخفاض إلى الزّيادة الكبيرة في عرض الوحدات السكنيّة، إضافةً إلى السّياسة الماليّة والنقديّة التي اتّبعها مصرف قطر المركزيّ القاضية بعدم الإسراف في عمليات التّمويل من أجل كبح جماح السّيولة المتداولة في الأسواق.

---

[٩] مصرف قطر المركزي، **النشرة الإحصائية الفصلية – مارس ٢٠١١**، ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١.
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Documents/032011.xls

[١٠] مصرف قطر المركزي، المرجع السابق.

١-١-٣-٣ ميزان المدفوعات:

حقّق الميزان التجاريّ فائضا بلغ نحو ٦٠,٨ مليار ريال (١٦,٧ مليار دولار) في عام ٢٠٠٥ مقارنة بفائض قُدّر بنحو ٤٨,٣ مليار ريال (١٣,٣ مليار دولار) في عام ٢٠٠٤، وبنسبة زيادة قدرها نحو ٢٦%. وقد حقّق الحساب الجاري أيضا فائضا في عام ٢٠٠٥ بلغ نحو ٣٩ مليار ريال (١٠,٧ مليار دولار) مقارنة بفائض بلغ نحو ٢٧,٥ مليار ريال (٧,٥ مليار دولار) في عام ٢٠٠٤، وبنسبة زيادة قدرها نحو ٤٢%.

أمّا فيما يتعلّق بالوضع الكلّي للميزان التجاريّ؛ فقد ارتفع الفائض –في عام ٢٠٠٤– من نحو ١٤,٣ مليار ريال (٣,٩ مليار دولار) إلى نحو ١٦,١ مليار ريال (٤,٤ مليار دولار) في عام ٢٠٠٥، أي بنسبة زيادة قدرها ١٢,٦%.

كما حقّق الفائض في الميزان التجاريّ زيادة بلغت ٤١,٧% في عام ٢٠٠٨، ليصل إلى ١١٤,٥ مليار ريال (٣١,٥ مليار دولار) مقارنةً بـ ٨٠,٨ مليار ريال (٢٢,٢ مليار دولار) في عام ٢٠٠٧؛ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النّفط وزيادة إنتاج الغاز الطبيعيّ. كما أنّ الحساب الجاري قد سجّل في عام ٢٠٠٨ فائضا بلغ نحو ٥٧,٨ مليار ريال (١٥,٩ مليار دولار) مقارنة بفائض بلغ نحو ٣٨ مليار ريال (١٠,٤ مليار دولار) في عام ٢٠٠٧، أي بنسبة زيادة قدرها ٥٢%.

أمّا الميزان الكُلّيّ فقد سجّل في عام ٢٠٠٨ فائضًا بمقدار ١,٦ مليار ريال (٠,٤ مليار دولار) مقارنة بـ ١٤,١ مليار ريال (٣,٩ مليار دولار) في عام ٢٠٠٧؛ في حين ارتفع هذا الفائض في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ليبلغ ٣٠,٢ و٢٥ مليار ريال (٨,٣ و٦,٩ مليار دولار) على التّوالي؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم صادرات الغاز الطّبيعيّ المسال.

١-١-٣-٤ سعر الصّرف:

يتبنّى مصرف قطر المركزيّ سياسة تثبيت سعر صرف الرّيال القطريّ مقابل الدّولار الأمريكيّ عند مستوى ٣,٦٤ ريال/ دولار[١١]. وقد تمّ اعتماد هذا الرّبط في يوليو ٢٠٠١ ولا يزال العمل به مستمرًّا حتّى

[١١] مصرف قطر المركزي، **سياسة سعر الصرف**، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٠.
http://www.qcb.gov.qa/Arabic/PolicyFrameWork/ExchangeRatePolicy

الآن. أمّا البنوك التجاريّة ومحلات الصّرافة فتتعامل مع الجمهور بسعر الصّرف الذي حدّده مصرف قطر المركزيّ للرّيال مقابل الدّولار، مع إضافة هامش صغير في حدود ٠,٢٤%. أمّا بالنّسبة إلى العملات الأخرى، فيتمّ تعديلها بأسعار الصّرف التي تتحدّد وفقًا لسعر صرف الرّيال مقابل الدّولار من ناحية، وأسعار تلك العملات مقابل الدّولار كما في الأسواق العالميّة من ناحية أخرى.

١-١-٣-٥ الموازنة العامّة:

إنّ الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النّفط العالميّة خلال عام ٢٠٠٥ وسياسة التحفّظ في تقدير أسعار النّفط في جانب الإيرادات بالموازنة العامّة للدّولة (والتي تبدأ من شهر أبريل إلى شهر مارس من العام التّالي)؛ قد أدّيا إلى أن يكون عام ٢٠٠٥ استمرارًا للأعوام الأربعة السّابقة التي حقّقت فيها الموازنة العامّة مدّخرات كبيرة ساعدت على التّقليل من حجم الدَّيْن العامّ، وتكوين فوائض ماليّة مقدرة. فبلغ الفائض المتحقّق في الموازنة العامّة لعام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ نحو ١٩ مليار ريال (٥,٢ مليار دولار)، ثمّ بلغ الفائض في موازنة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ نحو ١٥ مليار ريال (٤,١ مليار دولار)، ثمّ ارتفع إلى نحو ١٩ مليار ريال (٥,٢ مليار دولار) في عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغ نحو ٣٢ مليار ريال (٨,٨ مليار دولار)، ثمّ ارتفع إلى نحو ٤٢ مليار ريال (١١,٥ مليار دولار) في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ بلغ الفائض نحو ٤٧ مليار ريال (١٢,٩ مليار دولار)، في حين بلغ الفائض في عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ نحو ١٣,٥ مليار ريال[١٢] (٣,٧ مليار دولار).

١-١-٣-٦ دخل الفرد:

يعدّ معدّل الدّخل السنويّ للفرد في قطر من أعلى المعدّلات في العالم؛ إذ بلغ في عام ٢٠٠٧ نحو ٦٣ ألف دولار. وفي عام ٢٠٠٨، تصدّرت دولة قطر الدول العربيّة من حيث نصيب الفرد الذي بلغ نحو ٧٢ ألف دولار من الناتج المحلّي الإجماليّ؛ وذلك وفقًا للتّقرير الصّادر عن مجلس الوحدة الاقتصاديّة العربيّة. أمّا في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ نحو "٧٥ ألف دولار حسب تقرير التّنمية البشريّة للعام نفسه، وبهذا احتلّت قطر المرتبة الثالثة دوليًّا من حيث نصيب الفرد بعد كلٍّ من إمارة ليختنشتاين ولوكسمبورج"[١٣]. ثمّ

[١٢] مصرف قطر المركزي، **النشرة الإحصائية الفصلية – يونيو ٢٠١١**، ٣١، رقم ٢، (الدوحة، مصرف قطر المركزي، ٢٠١١)، ص ٦٠.

[١٣] صحيفة الشرق القطرية، **تأمّلات في ميزانية قطر ٢٠١٠ – ٢٠١١**، ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

تصدّرت قائمة أغنى الدّول في العالم في عام ٢٠١٠؛ إذ سجّل متوسّط دخل الفرد فيها ما يزيد على ٩٠ ألف دولار[١٤].

٢-١ إمكانيّات السّودان الاقتصاديّة:

يقع السّودان في الجزء الشّماليّ الشّرقيّ من القارّة الأفريقيّة، وتبلغ مساحته – قبل انفصال جنوبه عن شماله في يوليو ٢٠١١ – نحو ٢,٥ مليون كم٢؛ فَفَقَد بقيام "جمهوريّة جنوب السّودان" نحو ٢٥% من مساحته، أي أنّ مساحته حاليًّا تقدّر بنحو ١,٨٨١ مليون كم٢. وبعد أن كان هذا البلد أكبر أقطار القارّة الأفريقيّة والوطن العربيّ مساحةً؛ تراجع إلى المرتبة الثّانية أفريقيّا والثالثة عربيًّا. أمّا عدد سكّانه قبل الانفصال فيبلغ نحو ٣٩,١٥٤ مليون نسمة وفقًا لآخر تعداد سكّانيّ في عام ٢٠٠٩؛ إلا أنّ هذا العدد قد انخفض بعد الانفصال إلى ٣٣,٤٢٠ مليون نسمة.

٢-١ الموارد الزّراعيّة:

تقدّر الأراضي الصّالحة للزّراعة بنحو ٨٤ مليون هكتار (٢٠٠ مليون فدّان تقريبا)، وهي تمتاز في معظمها بالخصوبة العالية والإنتاجيّة القياسيّة خاصّة تلك التي تقع على ضفاف النّيل وروافده. وقد حافظ السّودان (الشّمالي) بعد الانفصال على أراضيه الصّالحة للزّراعة (٢٠٠ مليون فدّان تقريبا)، وهو لا يستغلّ من هذه الأراضي إلاّ نحو ١٥% أي نحو ٣٠ مليون فدّان فقط. ويمثّل تنوّع المناخ والتّربة فرصة جيّدة لمجالات عديدة في الإنتاج الزّراعيّ والحيوانيّ في مختلف مواسم السّنة.

٢-٢ الموارد الغابيّة:

كانت الغابات تغطّي ٣٧% من مساحة البلاد حتّى منتصف القرن المنصرم، أي نحو ٢١٩ مليون فدّان. وقد ساعد ذلك على حفظ البيئة الزراعيّة بما في ذلك خصوبة التّربة، وموارد المياه، والحياة البرّية والتّوازن الحيويّ. لكن نتيجة للقطع الجائر للغابات، وضعف جهود الاستزراع؛ فقد انخفضت مساحة الغابات

---

http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=188486

[١٤] صحيفة الشّرق القطرية، **قطر أغنى دولة في العالم**، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=246438

إلى نحو ١٦٢ مليون فدّان، أي نحو ٢٨% من مساحة البلاد. إلا أنّ نحو "١١٠ مليون فدّان من الغابات قد آلت إلى الدّولة الجديدة "دولة جنوب السّودان" في مقابل ٢٥ مليون فدّان آلت للشّمال"[١٥].

٢-٣ الثّروة الحيوانيّة:

يمتلك السّودان (شماله وجنوبه) ثروة حيوانيّة ضخمة جعلته يحتلّ المركز الأوّل عربيّا والسّادس عالميًّا من حيث العدديّة؛ إذ تصل إلى نحو "١٤٠ مليون رأس من الأنعام، نصيب دولة (جنوب السّودان) منها نحو ٣٧,٨ مليون رأس، أي ما نسبته ٢٧%"[١٦]. كما تُقدّر ثروة السّودان من الدّواجن بأكثر من ٤٠ مليون دجاجة. ونظرًا لامتلاك السّودان مواردَ كبيرة مصاحبة لقطاع تربية الماشية والدّواجن (كالأعلاف مثلا)؛ فإنّه قادر على القيام بمشاريع ناجحة في هذا القطاع، ومضاعفة ثروته الحيوانيّة.

كما يزخر السّودان بثروة كبيرة ومتنوّعة من الأسماك والأحياء المائيّة الأخرى؛ ففي عام ٢٠٠٥، قُدّرت الثروة السمكيّة في السّودان بنحو ١١١ ألف طن. وبرغم هذه الوفرة؛ فإنّ المستَغَلّ من تلك الثّروة ضئيل جدّا، بحيث لم تتجاوز نسبته ٢٧% فقط، أي نحو ٢٩ ألف طن.

٢-٤ الموارد المائيّة:

تعدّ الموارد المائيّة من أهمّ دعامات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبشريّة في أيّ دولة من الدّول؛ ذلك أنّ الماء هو عصب الحياة وأساسها. قال تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيّا" [الأنبياء:٣٠]. وقد حبا الله السّودان بمواردَ مائيّة كبيرة ومتنوّعة تتمثّل في المياه السّطحيّة، والمياه الجوفيّة، ومياه الأمطار؛ إذ تبلغ تدفّقات المياه الداخليّة نحو ٣٠ مليار متر مكعّب سنويّا، وتدفّقات المياه المتأتّية من دولٍ أخرى نحو ١١٩ مليار متر مكعّب سنويًّا.

---

[١٥] د. عبد العظيم ميرغني، **بعد الانفصال ١١٠ مليون فدان غابات ستؤول للجنوب و٢٥ مليون فدان للشمال**، ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=24253

[١٦] د. بشير طه محمد طه، **الثروة الحيوانية.. تأثيرات الانفصال**، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

http://www.sudabids.com/reports1.php?id=1165

٢-٤-١ المياه السّطحيّة:

يعدّ نهر النّيل وروافده أهمّ مصادر المياه السطحيّة في السّودان وأكبرها؛ إذ يصل إيراده السنويّ إلى ٨٤ مليار متر مكعّب، تُقدّر حصّة السّودان (شماله وجنوبه) منها بـ "١٨,٥ مليار متر مكعّب في العام حسب اتّفاقيّة مياه النّيل في عام ١٩٥٩، المستغلّ من هذه الحصّة نحو ١٢,٢ مليار متر مكعّب في العام"[١٧]. وإلى جانب نهر النّيل وروافده؛ يمتلك السّودان نهري "القاش" و"بركة" اللّذين تقدّر إيراداتهما السنويّة بنحو "٧,٦ و٥ مليار متر مكعّب على التوالي؛ هذا بالإضافة إلى الأودية في السّهول الوسطى، التي تقدّر إيراداتها السنويّة بنحو ٦,٧ مليار متر مكعّب"[١٨].

٢-٤-٢ المياه الجوفيّة:

تمثّل المياه الجوفيذة موردًا مهمًّا وحيويًّا في اقتصاد السّودان. وتتوزّع على معظم مناطق السّودان، وفي أكثر من ٥٠% من مساحته. وتوجد على أعماق متباينة في البعد من مصادر التّغذية (تتراوح ما بين أقلّ من عشرة أمتار تحت سطح الأرض إلى أكثر من مئة متر)، وتمتاز بجودة عالية، وصلاحيّتها لكلّ أوجه الاستعمال، باستثناء مناطق قليلة لا تصلح مياهها للاستعمال إلا بعد المعالجة. يقدّر السّحب السنويّ من المياه الجوفيّة بنحو "١,٢ مليار متر مكعّب، وتغذية سنويّة تقدّر بنحو ٨ مليار متر مكعّب، وتقدّر احتياطيّاتها بنحو ٩ تريليون متر مكعّب، المستغلّ منها نحو ١,٣ مليار متر مكعّب"[١٩].

٢-٤-٣ مياه الأمطار:

تُقدّر مياه الأمطار السّاقطة على السّودان (شماله وجنوبه) بنحو "١,١ مليار متر مكعب سنويًّا"،[٢٠] أي ما يعادل "٤٨% من أمطار الوطن العربيّ تقريبا". ومع وفرة كمية الأمطار السنويّة؛ فإنّ نسبة استهلاك السّودان لها أقلّ من ١%.

---

[١٧] الطيب أحمد المصطفى، **الموارد البيئية والتنمية في السودان**، الطبعة الأولى، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص ١٤.

[١٨] د. الرشيد عبد الوهاب، **تميز السودان إفريقيًّا بموارده وأهمّيته الاقتصادية**، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٠٦)، ص ٤.

[١٩] د. محمد نوري حامد، **الاستثمار في السودان: المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٣**، (الخرطوم: وزارة الاستثمار، ٢٠٠٤)، ص ٧.

[٢٠] الجهاز المركزي للإحصاء، **الكتاب الإحصائيّ لعام ٢٠٠٠**، (الخرطوم: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٢)، ص ١١١.

٢-٥ الموارد المعدنيّة:

إنّ الناظر إلى خريطة السّودان الجيولوجيّة؛ ليلاحظ أنّ معظم أراضيه مغطّاة بالصّخور التي تُعدّ المصدر الرّئيس للثّروة المعدنيّة. فالدّراسات الجيولوجيّة التي أُنجزت حتّى الآن، أظهرت تنوّعًا واسعًا في جيولوجية السّودان من حيث البنيات الصّخرية، التركيبيّة والتكوينيّة؛ وهو المفسّر لوفرة ثروته المعدنيّة وتنوّعها، بحيث تجد فيها النّفط، والذّهب، والكروم، والحديد، والمنجنيز، والنّحاس، والزّنك، والنّيكل، والرّصاص، والفضّة، والتنجستين، والصّفيح، والإسبستوس، والتّلك، والماغنسيوم، والمايكا، والكاينيت، والفوسفات، والفلسبار، والكوارتز، والملح، واليورانيوم، والرّخام، والحجر الجيري وغيرها من المعادن...

٢- التّعاون الاقتصاديّ بين السّودان وقطر:

٢-١ الاستثمارات القطريّة في السّودان:

اتّجهت رؤوس الأموال القطريّة للاستثمار في السّودان بصورة رئيسة في السّنوات الخمس الأخيرة؛ إذ استثمرت في العديد من المجالات الاستثماريّة المتمثّلة في: الزّراعة، والثروة الحيوانيّة، والعقارات، والاستثمار المالي، والسّياحة. وبلغ إجماليّ هذه الاستثمارات – المنفّذ منها، والذي لا يزال قيد التنفيذ، والمصادق عليه – أكثر من ١,٥ مليار دولار. والجدير بالذّكر أنّ جميع الاستثمارات القطريّة تقع داخل حدود جمهوريّة السّودان (شمال السّودان).

٢-١-١ جهاز قطر للاستثمار:

جهاز قطر للاستثمار هو صندوق ثروة سياديّ؛ تأسّس في عام ٢٠٠٥ من أجل استثمار فوائض الدولة الماليّة، وإدارتها وغيرها من الممتلكات التي أسندها إليه المجلس الأعلى **للشّؤون الاقتصاديّة والاستثمار**. وتهدف قطر من خلال بعث هذا الجهاز –الذي يُعتبر **ذراعها في الاستثمار الخارجيّ**– إلى أن تصبح مركزا دوليّا رئيسا للتّمويل وإدارة الاستثمار.

ويمتلك هذا الجهاز بالكامل العديد من الشّركات: كشركة قطر القابضة، وشركة الدّيار القطريّة العقاريّة، وشركة حصاد الزراعيّة؛ هذا بالإضافة إلى امتلاكه حصصا مقدّرة في العديد من المؤسّسات والشّركات: كشركة بروة العقاريّة، وبنك قطر الوطنيّ وغيرها...

ولهذا الجهاز شركاتٌ مختلفة في ٣٥ دولة، وهي تتوزّع على جميع قارّات العالم. وعلى الصّعيد العربيّ؛ فهي موزّعة على السّودان، ومصر، والمغرب، وفلسطين، وسوريا. وتشمل استثمارات هذا الجهاز جميع الأنشطة الاقتصاديّة كالاستثمار في المجالات العقاريّة، والزراعيّة، والصناعيّة، والسياحيّة، والطّاقة وغيرها.

ترمي قطر من خلال هذه الاستثمارات الخارجيّة المتنوّعة إلى تقليل اعتمادها على عوائد النّفط والغاز الطبيعيّ؛ إذ لا يزال قطاع الطاقة مهيمنا على النّسبة الكبرى في الناتج المحلّي الإجمالي.

ولجهاز قطر للاستثمار منزلة هامّة بين مؤسّسات الاستثمار؛ إذ قدّر مؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة والتّنمية «أونكتاد» حجم أصوله –في نهاية عام ٢٠٠٨– بنحو ٢٢٨ مليار دولار (نحو ٨٣٠ مليار ريال قطري). وهذه القيمة هي التي أهّلته حينها لاحتلال المرتبة الثالثة على المستوى العربيّ، خلف الصّندوق السعوديّ –بقيمة قدرها ٥٠١ مليار دولار– وصندوق أبو ظبي الذي تقدّر أصوله بنحو ٣٢٨ مليار دولار[٢١].

أمّا الاستثمارات القطريّة في السودان –المنفّذ منها، وما كان قيد التّنفيذ– فتتمثّل في الآتي:

٢-١-٢ استثمارات بنك قطر الوطنيّ في السّودان:

تأسّس بنك قطر الوطني (QNB) عام ١٩٦٤ كأوّل بنك تجاريّ قطريّ؛ ويتقاسم ملكيّته جهاز قطر للاستثمار والقطاع الخاصّ بنسبة ٥٠% لكلّ منهما.

نما هذا البنك وتوسّع ليصبح من أكبر البنوك في المنطقة، والمؤسّسة الماليّة الرائدة محليّا بوضع يده على نحو ٤٠% من إجماليّ موجودات القطاع المصرفيّ في قطر. ولهذا البنك أكبر شبكة من الفروع تشمل ٤٤ فرعا ومكتبا (بما فيها ثلاثة فروع متحرّكة) بالإضافة إلى ١١ فرعا ومكتبا للخدمات المصرفيّة الإسلاميّة،

[٢١] علي القيسية، "٨٣٠ مليار **ريال** أصول "قطر للاستثمار""، **صحيفة العرب** القطرية، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

وأكثر من ١٦٠ جهاز صرّاف آليّ. ويُعدّ أوّل بنك تقليديّ في قطر يبادر بتوفير خدمات ومنتجات مصرفيّة إسلاميّة من خلال بنك قطر الوطنيّ الإسلاميّ الذي تأسّس في عام ٢٠٠٥.

تنتشر فروع هذا البنك في ٢٢ بلدا؛ فتجدها مثلا في بريطانيا، وفرنسا، واليمن، وعُمان، والكويت، وسنغافورة وغير ذلك من بلدان العالم... وهو يمتلك مكاتبَ تمثيليّة في إيران وليبيا، كما افتتح فرعه الإسلاميّ في السّودان، وهو يقدّم عن طريقه مجموعة منتجات وخدمات مصرفيّة إسلاميّة متكاملة. وبالإضافة إلى ذلك؛ فقد عزّز هذا البنك مكانته الإقليميّة من خلال حيازته نسبة ٣٣,٥% من أسهم بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، و٢٣,٨% من رأس مال البنك التجاريّ الدوليّ في دولة الإمارات، و٥٠% من البنك التونسيّ القطريّ، و٢٠% من شركة الجزيرة الإسلاميّة في الدّوحة. كما يمتلك البنك حصّة ٤٩% في QNB – سوريا (مصرف خاصّ سوريّ قطريّ). ومؤخّرا أسّس هذا البنك شركة استثمار جديدة باسم " QNB Capital"؛ وهي الذّراع الاستثماريّة للبنك، بما أنّها تقدّم مجموعة من الخدمات الاستثماريّة للشّركات والجهات الحكوميّة والمؤسّسات في قطر والخارج.

افتُتح بنك قطر الوطنيّ الإسلاميّ بالسّودان في "نوفمبر ٢٠٠٨ برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار. وقد زاول الأعمال المصرفيّة الإسلاميّة المختلفة: كفتح الحسابات المصرفيّة، وخدمات فتح اعتمادات مستنديّة، وكفالات مصرفيّة، وتمويل الشّركات، وتمويل المشاريع التجاريّة وغيرها من الخدمات المصرفية..."[٢٢]. وقد تمكّن هذا البنك خلال فترته القصيرة في السّودان من فتح خمسة فروع له، إضافةً إلى حصوله على المصادقة بفتح ١٠ فروع أخرى. ومن أهمّ المشاريع التي قام هذا البنك بتمويلها في السّودان: مشروع توسعة شارع النّيل في الخرطوم، وإنشاء جسر على خور سماحة بالحلفاية الواقع في مدخل جسر (الحلفايا – الحتانة)، حيث بلغت تكلفة المشروعين نحو ٣٠ مليون دولار.

[٢٢] بنك قطر الوطني، **QNB الإسلامي يفتتح فرعه الأول خارج قطر**، ١٦ تشرين٢/ نوفمبر ٢٠٠٨.

http://www.qnb.com.qa/qnb/NewsArchive.jsp?currentPage=QNBArchiveNews&LangPref=a&assetid=1226493005212

٢-١-٣ استثمارات شركة الدّيار القطريّة في السّودان:

شركة الدّيار القطريّة هي شركة استثماريّة عقاريّة تابعة للحكومة القطريّة، وهي مملوكة بالكامل لجهاز قطر للاستثمار. تأسّست في عام ٢٠٠٤ لتتولّى مهمّة تطوير البنية التّحتيّة، وتعزيز التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي ستعود بالفائدة على أفراد المجتمع القطريّ، إضافة إلى مساهمتها في تنويع الاستثمارات القطريّة في الخارج. تقوم هذه الشركة حاليّا بتنفيذ نحو ٣٥ مشروعًا رائدًا في أكثر من ٢٠ دولة بمختلف أنحاء العالم؛ وتُقدّر أصولها بنحو ٦٠ مليار دولار.

وقد بدأت شركة الديار القطريّة الاستثمار في السّودان من خلال مشروعها الذي كان يعرف بمشروع "الضفاف"؛ إلا أنّ اسمه قد تغيّر، وأصبح يُعرف بمشروع "مشيرب"، الذي تقدّر تكلفته بأكثر من (٤٠٠) مليون دولار. يقع هذا المشروع في مدينة الخرطوم بحري مُطلا على النّيل الأزرق، بمساحة قدرها ١٤٨ ألف متر مربّع، وتمّ توسيع تلك الرّقعة بأرض إضافيّة –في نوفمبر ٢٠٠٩– ليصبح إجماليّ مساحة المشروع مقدّرا بـ ٢٠٦ ألف متر مربّع.

ومن المتوقّع لهذا المشروع أن يكون واحدا من المشاريع التطويريّة الأكثر تميّزا في الخرطوم (العاصمة)؛ وذلك بما يقدّمه من مرافقَ جديدة متميّزة، وفاخرة متكاملة. ويبرز تميّزه ابتداءً من عمارته؛ ففيه مزج بين فنون العمارة التقليديّة وفنون العمارة الحديثة. وهو يضمّ فندقا من فئة خمسة نجوم، وثمانية أبراج سكنيّة وتجاريّة، ومكاتب، ومتاجر تجزئة حديثة. وكجزء من المشروع؛ ستقوم شركة الديار القطرية أيضا بإعادة تأهيل الواجهة المطلّة على النّيل، وتطويرها، وتحويلها إلى منطقة ترفيهيّة. كما يتوقّع أن يكون هذا المشروع واحدا من المشاريع المرموقة، التي من شأنها تنشيط الحركة التجاريّة في وسط الخرطوم، وتوفير فرص جديدة للعمل، والسّكن، والسّياحة، والأعمال، والتسوّق في مكان واحد. الجدير بالذّكر أنّ هذه الشّركة قد قامت بافتتاح البرج الأوّل من مجموع أبراجها الثّمانية في أكتوبر ٢٠١١.

٢-١-٤ استثمارات الشّركة القطريّة لتجارة اللّحوم والمواشي (مواشي) في السّودان:

الشركة القطريّة لتجارة اللّحوم والمواشي (مواشي): هي **شركة مساهمة قطريّة، تأسّست في عام ٢٠٠٤ برأس مالٍ قدره ٣٠٠ مليون** ريال **قطريّ؛ وهي تتمتّع بإمكانيّات اقتصاديّة كبيرة، وقدرات إداريّة، ومكانة كبيرة في مجال استيراد المواشي الحيّة والمذبوحة؛ وهو ممّا يجعلها الرّائدة في هذا المجال،**

والمتفوّقة فيه على جميع منافسيها في السوق المحلّي. وتعمل هذه الشّركة بصورة رئيسة في تجارة اللّحوم، والمواشي، والأعلاف، ومشتقّات اللّحوم، ومعالجة الجلود والمخلفات، وإدارة الأسواق المركزيّة، والمقصب الآليّ –فضلا عن المقاصب الأهليّة– في دولة قطر. ولها أنشطة استثماريّة خارجيّة.

قامت هذه الشركة في عام ٢٠٠٧ بالاستثمار في السّودان في مجال تربية المواشي وزراعة الأعلاف؛ وذلك من خلال مشروع لزراعة الأعلاف، هو "مشروع الدّوحة للإنتاج الحيوانيّ والزراعيّ" (فرع السّودان الواقع في ولاية جنوب كردفان). وهو مشروع قد نما، وكبرت مساحة أرضه – من ٦,٥٠٠ فدّان إلى ١٥ ألف فدّان–[٢٣] وأثمرت؛ لتقوم هذه الشّركة بتصدير إنتاجها من اللّحوم السودانيّة لدولة قطر. كما افتتحت هذه الشركة فرعا آخرَ لها بولاية "سنار" في السودان تبلغ مساحته نحو ٢٠ ألف فدّان؛ وستتمّ زراعتها بمحاصيلَ مختلفة. وهي تتطلّع إلى الدّخول في مجالات استثماريّة جديدة بالسّودان وفتح أسواق جديدة لها.

٢–١–٥ استثمارات شركة حصاد الغذائيّة في السّودان:

أسّس جهاز قطر للاستثمار شركة حصاد الغذائيّة في عام ٢٠٠٨ برأس مال بلغ مليار دولار، بهدف توفير الأمن الغذائيّ لقطر وللمنطقة؛ وذلك من خلال الدّخول في شراكات إستراتيجيّة، وتبنّي المشاريع النّاجحة، تعزيزا لمركز الشّركة ووضعها.

تعمل شركة حصاد الغذائيّة داخل قطر في مختلف المجالات الغذائيّة، كما أنّ لها وجودًا خارجيًّا كبيرًا؛ فقد اتّجهت نحو أستراليا لتستثمر في مجال الثّروة الحيوانيّة والحبوب الغذائيّة خاصّة القمح، وقد نتج عن ذلك تأسيس شركة حصاد أستراليا، إضافةً إلى شركة حصاد السّودان. كما قامت بتوقيع مذكّرات اتّفاق مع شركات تركيّة لإنتاج اللّحوم والحبوب والألبان، وشركات أرجنتينيّة لإنتاج القمح والحبوب، وشركات برازيليّة لإنتاج الذّرة وفول الصّويا. وتتطلّع الشّركة للاستثمار في الهند وباكستان لإنتاج الأرزّ، إضافةً إلى استعدادها للاستثمار في أيّ دولة تتاح فيها فرص استثماريّة واعدة في مجال الأمن الغذائيّ.

وقد قامت هذه الشّركة في عام ٢٠٠٩ بالاستثمار في قطاع تربية المواشي بالسّودان؛ وذلك من خلال مشروع ضخم لزراعة الحبوب (كالقمح والذّرة) وتربية المواشي، وذلك برأسمال أوّلي قدره ١٠٠ مليون

[٢٣] د. عمر محمد سعيد، **المواشي القطرية تنجز مشروعًا ضخمًا بجنوب كردفان**، ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩.
http://www.indexsignal.com/forum/showthread.php?t=61603&page=36

دولار، وستكون لهذا المشروع مراحل لاحقة يصل فيها رأس المال إلى مليار دولار. كما اشتركت مع الجهات الرسميّة بالسودان في استثمار قطعة أرض بلغت مساحتها أكثر من "٢٧٠ ألف فدّان في منطقة أبو حمد بولاية نهر النّيل. حيث تبلغ حصّة شركة حصاد فيها ٧٥% وحكومة السّودان ٢٥%"[٢٤]. ولا تزال الإجراءات مستمرّة لإنجاز هذا المشروع الذي سوف يعمل بصورة تجاريّة داخل السّودان وخارجه.

٢-١-٦ استثمارات شركة بروة العقاريّة في السّودان:

تأسّست شركة بروة العقاريّة في عام ٢٠٠٥، وتمحورت مهمّتها بصورة رئيسة في "المساهمة في تطوير البنية التحتيّة لقطر بممارسة جميع الأنشطة العقاريّة من تملك، بيع، شراء، رهن، فكّ الرّهن والاقتراض لأغراض الاستثمار العقاريّ، إضافة إلى إقامة المباني والمشاريع العقاريّة بكافّة أنواعها واستخداماتها السكنيّة، التجاريّة، الصناعيّة، السياحيّة، الصحيّة، التعليميّة وغيرها، كذلك إدارة الأصول العقاريّة للغير، وتنفيذ كلّ ذلك بشكل مباشر أو بواسطة الآخرين وذلك لحساب الشّركة أو لحساب الغير داخل وخارج قطر"[٢٥]. وبفضل امتلاك هذه الشركة بنكا (بنك بروة) يساعدها في تنفيذ مشاريعها الضّخمة بمختلف أنحاء العالم؛ استطاعت تحقيق نموٍّ سريعٍ خلال السّنوات الأربع الماضية، لتضمّ الآن تحت مظلّتها ما يزيد على ٤٠ شركة تابعة تعمل في خمسة مجالات رئيسة مرتبطة –بطريقةٍ أو بأخرى– بالقطاع العقاريّ، وتتمثّل في: المشاريع العقاريّة المحليّة، والمشاريع العقاريّة العالميّة، واستثمارات البنية التحتيّة، وخدمات الأعمال، والاستثمارات الماليّة. وقد قُدّر حجم أصول هذه الشّركة بنحو "٤٠ مليار ريال قطريّ (١١ مليار دولار)، وتمتلك شركة الدّيار القطريّة ٤٥% من رأسمال هذه الشّركة"[٢٦]. تعمل هذه الشّركة في ١٣ دولة من مختلف أنحاء العالم إضافةً إلى قطر؛ وهي: بريطانيا، والسّعودية، وتركيا، ومصر، وليبيا، والبحرين، والكويت، والسّودان، والإمارات، ولوكسمبورج، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا.

أمّا استثمارات هذه الشركة في السودان؛ فتتمثّل في شرائها قطعة أرض –بمساحة ثلاثة مليون متر مربّع في ولاية الجزيرة– تمتاز بموقعها الإستراتيجيّ القريب من العاصمة ومن مطار الخرطوم الدوليّ، إضافةً

---

[٢٤] أحمد جردة (الوزير المفوّض بسفارة جمهورية السودان بقطر)، مقابلة شخصية، الدوحة، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

[٢٥] شركة بروة، **لمحات عامّة عن بروة**، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٠.

http://www.barwa.com.qa/arabic/brochuresar.html

[٢٦] خالد النصر، **١٠٠ مليار ريال حجم أصول «بروة» مطلع العقد المقبل**، ٢٨ كانون٢/ يناير ٢٠١٠.
http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=116178&issueNo=773&secId=17

إلى وقوعها على الشّارع الرئيس المؤدّي إلى قلب الخرطوم. ويتكوّن هذا المشروع من: "فندق خمسة نجوم، شقق فندقية، عمارات تجاريّة وسكنية، مجمع تجاريّ، مدرسة دوليّة وجامعة للدّراسات العليا. وتُقدّر تكلفة هذا المشروع بنحو ٥٠٠ مليون دولار"[٢٧]؛ إلا أنّ العمل في هذا المشروع لم يبدأ بعد، ولعلّ السّبب في ذلك يعود إلى تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، التي اجتاحت العالم في الآونة الأخيرة، وأدّت بهذه الشّركة إلى التأنّي في تنفيذ بعض استثماراتها الخارجيّة.

٢-١-٧ استثمارات شركة مكين للاستثمار والتّطوير العقاريّ في السّودان:

شركة مكين للاستثمار والتّطوير العقاريّ شركة مساهمة خاصّة تتكوّن من مجموعة من المحافظ الحكوميّة –التي تمثّل نسبة ٤٠%– ومجموعة تداول القابضة التي تمثّل نسبة ٦٠%. تأسّست هذه الشّركة في عام ٢٠٠٧، وهي تقوم بالاستثمار في المجالات العقاريّة المختلفة؛ إذ تقدّم مجموعة واسعة من الخدمات العقاريّة للهيئات الحكوميّة، والشّركات الكبرى، والمستثمرين، والأفراد. تتركّز أعمالها داخل دولة قطر، كما تدير أيضا مشاريع عقاريّة في الخارج. "ويُقدّر حجم الأصول التي تديرها وتستثمرها هذه الشّركة بأكثر من ٥ مليار ريال"[٢٨] (نحو ١,٤ مليار دولار).

أمّا استثمارات هذه الشّركة في السّودان؛ فتتمثّل في إنشائها مشروعا عقاريّا في مساحة تُقدّر بنحو "٢٦٠ ألف متر مربّع في ضاحية بري بالخرطوم، وهو مجموعة من الأبراج، ومجمع تجاريّ، ومبانٍ إداريّة ومناطق ترفيهيّة وفندق خمسة نجوم. وتكلفة هذا المشروع تبلغ حوالي مليار ريال قطري"[٢٩] (٢٧٥ مليون دولار).

٢-١-٨ مساهمة دولة قطر في سدّ مروي:

يقع سدّ مروي بالولاية الشمالية على نهر النّيل الرئيس عند الشّلال الرابع على بعد ٣٥٠ كلم من حدود السّودان الشمالية. وهو الأوّل من نوعه في مشاريع التّنمية الشّاملة بالسّودان؛ إذ يوفّر نحو ١٢٥٠ ميغا وات من الكهرباء، إلى جانب إسهامه في التنمية الصناعيّة والزراعية.

---

[٢٧] مقابلة مع جردة، مرجع سابق.

[٢٨] نائل صلاح، **مكين تبدأ الخطوات التمهيدية لإدراج أسهمها بالبورصة قريبا**، ٣١ كانون٢/ يناير ٢٠١٠.
http://www.al-sharq.com/pdfs/files/economics_20100131.pdf

[٢٩] مقابلة مع جردة، مرجع سابق.

ساهمت دولة قطر في الأعمال التحضيريّة لهذا السدّ، بالإضافة إلى توفير الطرق والمدينة السكنيّة بتكلفة تقدّر بـ "١٥ مليون دولار"[٣٠]. الجدير بالذكر أنّ التّكلفة الكلّية لهذا المشروع بلغت نحو ملياريْ دولار.

٢-١-٩ المشروع القطريّ لاكتشاف الآثار السودانيّة وتأهيلها:

بدأت ورش العمل الخاصّة بهذا المشروع العمل في كلّ من الخرطوم والدّوحة، ابتداء من شهر أبريل من العام ٢٠٠٩. ويهدف هذا المشروع إلى التّنقيب عن الآثار في السودان، وتمويل عمليّة ترميم الآثار الجارية حاليّا؛ بالإضافة إلى تجميع كلّ الآثار السودانيّة –المتناثرة في عدّة مناطق– في إدارة واحدة، والعمل على تنظيم عمل البعثات الأجنبيّة المختصّة في هذا الجانب في السّودان، وتكوين إدارة مشتركة بينها. ويُتوقّع أن تنتهي المرحلة الأولى من المشروع خلال خمس سنوات، لتُستكمل مراحل المشروع الأخرى لاحقًا. وستقوم دولة قطر –ممثّلة في هيئة متاحف قطر– بتنفيذ جميع مراحل هذا المشروع، وإدارته، وإنشاء منطقة سياحيّة حول مناطق الآثار، وتزويدها بكافّة الخدمات من: طرق وفنادق ومناطق ترفيهيّة وغيرها... وقد تمّ تخصيص نحو "٣٠ ألف فدّان في منطقة البجراوية الغنيّة بهذه الآثار، لقيام هذا المشروع الذي تقدّر تكلفته الأوليّة بحوالي ١٠٠ مليون دولار"[٣١].

٢-٢ معوقات الاستثمارات الأجنبيّة في السّودان:

استطاع السّودان في الآونة الأخيرة استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبيّة ومنها الاستثمارات القطريّة. وعلى الرّغم من وفرة موارده الاقتصاديّة، ومنحه الامتيازات للاستثمارات والفوائض الماليّة التي تتمتّع بها العديد من الدول، وخاصّة منها دولة قطر؛ فإنّ تلك الاستثمارات لا تزال دون المستوى المأمول. ولعلّ ذلك راجع إلى العديد من المشاكل والمعوقات التي من أهمّها الآتي:

٢-٢-١ عدم وجود خارطة استثماريّة متكاملة:

إنّ من أكبر معوقات الاستثمار الأجنبيّ في السّودان عدم وجود خارطة استثماريّة متكاملة، توضّح مختلف الأنشطة التي يرغب السودان في أن يلجأ المستثمر الأجنبيّ إليها؛ وذلك وفقا لأولويّات الدّولة في

[٣٠] مشروع سد مروي، **مساهمة الصناديق العربية في سد مروي**، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

http://www.merowedam.gov.sd

[٣١] مقابلة مع جردة، مرجع سابق.

استغلال مواردها، وما تحتاجه من استثمارات، وما تتطلّبه من تنمية متوازنة. فالملاحظ هو أنّ المستثمرين هم أصحاب القرار في أمر الاستثمار وليس الدولة؛ وذلك وفقا لفهمهم للاستثمار، ومعرفتهم بالسّودان والقطاعات التي يمكن الاستثمار فيها، وأولويّاتهم الآنيّة.

٢-٢-٢ المعوقات الإداريّة:

على الرّغم من اهتمام الدّولة المتزايد بالاستثمار وتحسين مناخه؛ فإنّ هنالك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمرين في إطار الإجراءات الإداريّة على المستوى الاتّحاديّ والولائيّ، ويمكن إيجاز أهمّها في الآتي:

أ- على الرّغم من إنشاء الدّولة نافذة واحدة –ممثّلة في وزارة الاستثمار– وانتدابها ممثّلين للكثير من الأجهزة الأخرى ذات الصّلة بالعمليّة الاستثماريّة حتّى تتعامل من خلالها مع المستثمرين؛ فإنّ أولئك الممثّلين يفتقرون إلى التّفويض الذي يمكّنهم من إنجاز ما يخصّهم من إجراءات تتعلّق بالمشاريع الاستثماريّة، ممّا يستدعي ذهاب المستثمرين إلى تلك الأجهزة لإكمال إجراءاتهم، وهذا يتنافى مع مبدأ النّافذة الواحدة، وسهولة الإجراءات وتبسيطها.

ب- تعقيد إجراءات الحصول على التّرخيص: فالمشروع الاستثماريّ يبدأ إجراءاته بتقديم طلب الاستثمار مستوفيًا الشّروط ومصحوبا بدراسة الجدوى الأوليّة. وبعد موافقة الوزارة المختصّة تتمّ إجراءات تسجيل اسم عمل للمشروع، يليها منح التّرخيص للمشروع شاملا الميزات التي يكفلها قانون الاستثمار. وبما أنّ هذا القانون قد حدّد مدّة لإكمال هذه الإجراءات أقصاها شهر؛ فإنّ ذلك قد لا يسمح للمستثمرين الأجانب بالانتظار، لطول تلك المدّة، ولارتباطاتهم الخارجيّة. وما يزيد الأمر سوءا أنّه في كثير من الأحيان، تتطلّب هذه الإجراءات أكثر من هذه المدّة[٣٢].

ج- تعقيد إجراءات الحصول على الأرض اللازمة للمشروع في ما يختصّ بمنح الأرض اللازمة للمشروع الاتّحادي. فعلى الرّغم من أنّ قانون الاستثمار قد منح وزير الاستثمار سلطة منح هذه الأرض بالتّشاور مع الجهات المختصّة؛ فإنّ هذه السلطة لا تتمّ ممارستها كسلطة أصيلة ممنوحة بموجب هذا القانون، إذ ما زال تحديد الأرض اللازمة للمشروع ووضعها تحت تصرّف الولايات أمرا مبدئيّا؛ وهو ما أدّى إلى إعاقة تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية الأجنبية منها بالخصوص.

[٣٢] سامي محمد أحمد (مدير مصنع الخليلة للمنتجات الإسمنتية)، مقابلة شخصيّة، الخرطوم، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

د- تعقيد إجراءات الحصول على اسم العمل: فمطالبة مسجّل أسماء الأعمال بشهادتي خلوّ طرف من الضرائب والزكاة؛ لا يستقيم عقلا خاصّة في حالة المشاريع الاستثماريّة الجديدة، ويتعارض مع مبدأ تبسيط الإجراءات.

ه- القصور في التّطبيق الأمثل لقانون الاستثمار؛ إذ أنّ كلّ جهة –لها صلة بالاستثمار– تفسّر هذا القانون على هواها، ووفقًا لمصالحها.

و- معوقات تتعلّق بسلوك المنفّذين لسياسات الاستثمار: فمعظم المستثمرين الأجانب يأتون من دول تعمل بنظم إداريّة حديثة، وتمتاز بالانضباط في العمل. وقد تعوّدوا في بلدانهم على إنجاز معاملاتهم بكلّ سهولة ويسر؛ لكنّهم يصطدمون بممارسات بيروقراطيّة، ولا يجدون الموظّف المختصّ في مكانه، أو قد يجدونه لكنّه لا يلتزم بإنجاز معاملاتهم بالسّرعة المطلوبة، ولا يراعي الزّمن القانونيّ لهؤلاء المستثمرين، أو قد يعاملهم بطريقة غير لائقة. كلّ هذا يسبّب لهم ضيقا شديدا وإحباطا كبيرا، ويجعلهم –في ظلّ هذه الظّروف– يتردّدون قبل الاستثمار.

٢-٢-٣ ضعف البنية التحتيّة:

إنّ البنية التحتيّة في السّودان –كالكهرباء، والمياه، والطّرق، ووسائل النّقل الحديثة، والمطارات، والموانئ ...الخ– ضعيفة، وغير منتشرة بشكل تغطّي به السّودان بأكمله. وعلى الرّغم من التّحسينات التي طرأت عليها مؤخّرا؛ فإنّها لاتزال بعيدة عن الوضع الأمثل. وإنّ تخلّف البنية التحتيّة أمر يشكّل عائقا كبيرا أمام تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة من ناحية؛ كما يساعد –من ناحية أخرى– على تمركز الاستثمارات الجديدة في المناطق التي تتوافر فيها بنية تحتيّة أكثر تقدّمًا. وهذا ما يقلّل من فرص تطوّر المناطق الأقلّ نموّا.

٢-٢-٤ معوقات تتعلّق بتطبيق الامتيازات الجمركيّة:

بسّط قانون الاستثمار إجراءات تطبيق الامتيازات الجمركيّة في المشاريع الاستثماريّة، بأن جعلها تلقائيّة. غير أنّه برزت ممارسات معيقة لتلك الإجراءات أثناء تطبيقها؛ منها عدم تطبيق سلطات الجمارك لعدد من الميزات الممنوحة بموجب بعض التّراخيص، ممّا اضطرّ بعض المستثمرين للّجوء إلى وزارة العدل التي "أصدرت فتاوى ببطلان ما ذهبت إليه سلطات الجمارك، وألزمتها بتطبيق الميزات الممنوحة"[٣٣].

[٣٣] وزارة الاستثمار، **المشاكل والمعوقات التي تعترض مسار العملية الاستثماريّة ورؤية للحلول**، (الخرطوم: وزارة الاستثمار، د.ت)، ص ٣.

٢-٢-٥ ضعف التّرويج ونقص المعلومات عن مقوّمات السّودان الاستثماريّة:

يعدّ ضعف التّرويج وغياب الكثير من المعلومات عن المشاريع الاستثماريّة من أبرز معوقات الاستثمار في السّودان؛ إذ أنّ أوّل ما يحاول المستثمر معرفته هو الإجراءات التي يتعيّن عليه اتّباعها للحصول على مشروع الاستثمار، والمزايا المتاحة له، وعدد المشاريع الموجودة في القطاع الذي اختاره، وحجم رأس المال المستثمر في ذلك القطاع، وحجم السّوق واحتياجاته، وغير ذلك من المعلومات الضروريّة التي تساعد المستثمر في اتّخاذ قرار الاستثمار. ولعلّ من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى ضعف التّرويج "قلّة اهتمام أجهزة الاستثمار في المركز والولايات بتجميع ونشر هذه البيانات والمعلومات داخليّا وخارجيّا"[٣٤]، وضعف الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتّصالات المتطوّرة في التّرويج للاستثمار؛ بنشر المعلومات التي تهمّ المستثمرين عبر الإنترنت وتحديثها دوريّا.

٢-٢-٦ قلّة الاهتمام بالتّعليم والتّدريب الفنّي والتّقنيّ:

يُسَجَّل نقص في الكوادر الفنّية المؤهّلة في بعض المجالات المهمّة، كمجال النّفط والصناعات البتروكيماويّة وغيرها... فعندما يتقدّم المستثمر الأجنبيّ للاستثمار في دولة ما، فإنّه يفضّل أن يجد ما يحتاجه من خبرات فنّية وكفاءات داخل الدّولة المستثمر فيها؛ لأنّ تكلفتها ستكون أقلّ ممّا لو اضطرّ إلى استقدامها من الخارج.

٢-٢-٧ ضعف التّنسيق بين أجهزة الاستثمار في المركز والولايات:

إنّ من أهم المعوقات التي تواجه المستثمرين عند رغبتهم في الاستثمار بولايات السودان المختلفة بالخصوص "ضعف التّنسيق، وعدم توفر الآليّة المناسبة لتبادل المعلومات والبيانات بين وزارة الاستثمار والجهات ذات الصّلة في المركز والأجهزة المناط بها أمر الاستثمار في الولايات"[٣٥]؛ وذلك على الرّغم من الثورة المعلوماتيّة والتقنية المتطوّرة التي اشتمل عليها مجال المعلومات وصناعتها.

---

[٣٤] عبد الحليم حامد محمد، **الترويج الجيّد للاستثمار وإدارته**، (الخرطوم: وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٨)، ص ١١.

[٣٥] عوض الكريم بله الطيب، **تطبيق قانون الاستثمار بالولايات**، (الخرطوم: وزارة الاستثمار، ٢٠٠١)، ص ٨.

٢-٢-٨ ضعف المصارف السّودانيّة وتقليديّتها:

تتّسم معظم المصارف السودانيّة بالتقليديّة، وضعف القدرة على تلبية رغبات المستثمرين في التّحويلات السّريعة وتوفير التّمويل اللازم في الوقت المناسب، والتّواصل معهم بأحدث وسائل الاتّصال، وتقديم أفضل الخدمات لهم. ويعود هذا إلى العديد من نقاط الضّعف التي تعاني منها هذه المصارف، والتي يمكن إيجاز أهمّها في الآتي:

أ- صغر حجمها مقارنة بالمصارف العالميّة.

ب- ضعف مراكزها الماليّة ومدّخراتها، ومحدوديّة قنوات جذبها للموارد.

ج- تعاظم مديونيّاتها المتعثّرة.

د- ضعف العائد على الودائع الاستثماريّة والأسهم المستثمرة فيها مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى.

٢-٢-٩ ضعف القطاع الخاصّ السودانيّ:

يتّصف القطاع الخاصّ في السّودان بالضّعف وعدم القدرة على استغلال موارد البلاد الكبيرة والمتنوّعة، والقصور عن تحقيق رفاهيّة المجتمع بتوفير ما يحتاجه من السّلع والخدمات ذات الجودة العالية وبأقلّ الأسعار. هذا بالإضافة إلى ضعف قدرته على مشاركة المستثمرين الأجانب في مشاريع الاستثمار الكبيرة؛ ولاسيّما بوجود الذين يميلون في كثير من الأحيان إلى مشاركة المستثمرين المحليّين تقليلا للمخاطر. ولعلّ من أهمّ الأسباب التي أقعدت هذا القطاع عن القيام بوظائفه ما يلي[٣٦]:

أ- الوجود القويّ للقطاع العامّ منذ الاستقلال؛ وإن كانت الدّولة قد بدأت -مؤخّرا- في الخروج التدريجيّ من تلك السّياسة، وإفساح المجال للقطاع الخاصّ المحليّ والأجنبيّ، وذلك بخصخصة العديد من المؤسّسات الحكوميّة.

ب- الأعباء الكبيرة التي تقع على عاتق هذا القطاع؛ والمتمثّلة في الضّرائب المباشرة وغير المباشرة.

[36] Ali . A. Ali, *Sudan's private sector development: present status, problems, process, policies and future prospects*, (Khartoum, Unido, 2005), pp. 63 – 65.

ج- دخول الدولة كمنافس لهذا القطاع؛ بإنشائها العديد من الشّركات الحكوميّة التي تحظى بمعاملة تفضيليّة في حصولها على التّمويل اللازم، وإعطائها امتيازات ضريبيّة وجمركيّة.

د- عدم وجود وزارة تُعنى بهذا القطاع بالتّخطيط له، ووضع سياساته وإستراتيجيّاته، وحلّ مشاكله.

٢-٢-١٠ محدوديّة السّوق المحلّي:

من المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبيّ في السودان محدوديّة السوق المحلّي الناتجة عن انخفاض مستوى دخل الفرد، وما يؤدّي إليه ذلك من ضيق نطاق الطّاقة الاستيعابيّة، وما يطرحه بالتالي من مشاكل في التّسويق. هذا بالإضافة إلى "عدم توفّر الإحصائيّات الدّقيقة والحديثة عن السّوق واحتياجاته"[٣٧].

٢-٢-١١ معوقات تشريعيّة:

يعتبر قانون الاستثمار الإطار الذي ينظّم العلاقة بين جميع أطراف العمليّة الاستثماريّة باعتباره أحد أهمّ محدّدات مناخ الاستثمار؛ إلا أنّه يُسَجّل بعض التّعارض بين هذا القانون وبعض قوانين الدولة الأخرى، وخاصّة في المسائل المتعلقة بالأراضي والجمارك. يتّضح ذلك في عدم التزام بعض الجهات الإداريّة في الدولة بتنفيذ بعض القرارات الصّادرة بموجب قانون الاستثمار، الذي ينصّ صراحة على أنه "بالرّغم من أحكام أيّ قانون آخر؛ لا يجوز لأيّ جهة إداريّة الامتناع عن تنفيذ الميزات والضّمانات الممنوحة بموجب أحكام هذا القانون"[٣٨]؛ فبعض هذه الجهات لا تلتزم بهذا القانون، مستندةً في ذلك على قوانينها الخاصّة بها. كما أنّ قانون الاستثمار قد نصّ على عدم جواز فرض أيّ ضرائب أو رسوم ولائيّة أو محلية على أيّ مشروع استثماريّ مرخّص له اتّحاديا خلال فترة الإعفاء الضريبيّ؛ إلاّ مقابل خدمات ذات طبيعة عامّة تقوم بها الولاية أو المحلّية. وهذا الاستثناء قد فتح الباب مُشرَعًا أمام هذه الولايات والمحليات لتفسّر هذا القانون على هواها؛ وذلك بفرضها ما تشاء من ضرائب ورسوم تحت مسمّيات مختلفة. وفي هذا دلالة على عدم الوضوح في بعض فقرات قانون الاستثمار من ناحية؛ كما يضيف أعباء ماليّة على المستثمرين، ويسحب ثقتهم الكلّية في أجهزة الدّولة من ناحية أخرى، تلك الدّولة التي منحتهم إعفاءات ضريبيّة باليمين لتأخذ منهم الكثير من الرّسوم والجبايات بالشّمال.

---

[٣٧] أسامة حامد برهان (مدير التسويق بمجمع سيقا للصناعات الغذائية)، مقابلة شخصية، الخرطوم، ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

[٣٨] وزارة الاستثمار، **قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ تعديل ٢٠٠٣**، (الخرطوم: وزارة الاستثمار، ٢٠٠٤)، ص ١٠.

٢-٢-١٢ معوقات أمنيّة:

إنّ استقرار الأوضاع الأمنيّة في أيّ دولة من الدول، هو من أهمّ شروط تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة؛ فالمستثمر لا يخاطر باستثمار أمواله في بيئة غير آمنة. والجدير بالذّكر أنّ النّزاعات والحروب الدائرة في بعض أجزاء السودان معيقة للاستثمار، ولا تُمكّن من خلق مناخ إيجابيّ يساعد على تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة بصورة مستدامة.

٢-٢-١٣ معوقات خارجيّة:

إنّ المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها بعض الدول الغربية على السودان، وخاصّة منها الولايات المتحدة الأميركيّة، تشكّل أهمّ معيق خارجيّ أمام الاستثمار في السّودان. ومن مظاهرها منع تلك الدول بيع منتجاتها -كالقطارات وقطع غيارها- وعدم شراء معظم السّلع السودانيّة، والتّضييق كذلك على المستثمرين الأجانب عند الاستثمار في السّودان؛ بل وسحب بعض الشّركات التي كانت تستثمر في السّودان كشركة "تاليسمان" الكنديّة للنّفط، وتحريض الكثير من المصارف والمؤسّسات الماليّة العالميّة على عدم التّعامل مع المصارف السّودانيّة. فكلّ ذلك أدّى إلى إعاقة الإنتاج من خلال تعطيل المشاريع القائمة، وتأخير قيام المشاريع الجديدة، والتّأثير السّلبي في الصّادرات السودانية وفي تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة.

علاوةً على ما تَقدّم فإنّ بعض المستثمرين الأجانب يتعرّضون إلى معوقات أخرى عند دخولهم للاستثمار في السّودان، منها: ارتفاعُ أسعار المحروقات، وكثرةُ الإجراءات وبطؤها في المطارات والموانئ. كما أنّ بعضهم يشكو نقصًا في توفير المياه لمشاريعهم، وخاصّة منها المشاريع الزراعيّة؛ لأنها تمرّ في كثير من الأحيان عبر أراضٍ أو مشاريعَ يمتلكها الأهالي، ولا يمكن لمستثمر أجنبيّ أن يفاوض المواطنين في مسألة كهذه، بل على الدّولة أن تقوم بذلك. هذا بالإضافة إلى "صعوبة الحصول على أراضٍ استثماريّة في المدن الصناعيّة التي تتوفّر فيها الخدمات، حيث هنالك أراضٍ شاسعة حجزها مستثمرون ومضى عليها سنوات من دون أن تستثمر بشكل جادّ وفي الوقت نفسه لم تتّخذ معهم الدولة أيّ إجراء لإفساح المجال لغيرهم من المستثمرين الجادّين الذين يعانون من هذه المشكلة"[٣٩].

[٣٩] مقابلة مع سامي محمد أحمد، سبق ذكرها.

٢-٣ التّجارة الخارجيّة بين السّودان وقطر:

٢-٣-١ صادرات السّودان لقطر:

تتمثّل الصّادرات السودانيّة الموجّهة إلى دولة قطر في: الماشية (حيّة ومذبوحة)، والجلود، والذّهب، والخضروات، والفواكه، والذّرة، والأعلاف. وقد بلغت حصيلتها في عام ٢٠٠١ نحو ٠,٧ مليون دولار، ثمّ ارتفعت في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢,١ مليون دولار، إلا أنّها انخفضت في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ إذ بلغت ١,٥ مليون دولار في كلّ عام، ثمّ عاودت الارتفاع الطّفيف في العام ٢٠٠٥، إذ وصلت إلى ٢,٢ مليون دولار، ثمّ انخفضت انخفاضا كبيرا في الأعوام التالية. وذلك ما يوضّحه الجدول (١).

جدول رقم (١)

قيمة صادرات السّودان لدولة قطر خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) (بالمليون دولار).

العام	صادرات السّودان لقطر
٢٠٠١	٠,٧
٢٠٠٢	٢,١
٢٠٠٣	١,٥
٢٠٠٤	١,٥
٢٠٠٥	٢,٢
٢٠٠٦	٠,٥
٢٠٠٧	٠,٢
٢٠٠٨	٠,٤
٢٠٠٩	٠,٧
٢٠١٠	٠,٤
المجموع	١٠,٢

المصدر: – بنك السودان المركزي.

يتّضح من الجدول رقم (١) أنه وعلى الرّغم ممّا يتمتّع به السّودان من مواردَ اقتصاديّة كبيرة ومتنوّعة خاصّة في المجال الزراعيّ والحيوانيّ؛ فإنّ حصيلة الصّادرات السودانيّة لقطر قد عرفت تدنّيا وتذبذبا، فهي لم تتجاوز في أفضل سنواتها مبلغ ٢,٢ مليون دولار، وكان ذلك في العام ٢٠٠٥. كما يلاحظ أنّ مجموعها للعشرة أعوام (٢٠٠١ – ٢٠١٠) لم يتجاوز مبلغ ١٠,٢ مليون دولار.

٢-٣-٢ صادرات قطر للسّودان:

تتمثّل الصّادرات القطريّة الموجّهة للسودان في (المنسوجات، وسائل النّقل، الآلات والمعدّات، الموادّ الغذائيّة، والبتروكيماويات)[٤٠]، ويعدّ سماد اليوريا من أهمّ البتروكيماويّات التي تُصدّر للسودان.

بالنّظر إلى حصيلة هذه الصّادرات خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠)؛ نجد أنّ قيمة السّلع التي استوردها السودان من قطر في عام ٢٠٠١ قد بلغت نحو ٠,٢ مليون دولار، إلاّ أنها ارتفعت ارتفاعا ملحوظا في الأعوام التالية، حتّى بلغت في عام ٢٠٠٦ نحو ٣٤ مليون دولار، ثمّ انخفضت في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٨ مليون دولار، ثمّ ارتفعت إلى نحو٣٥ و٣٤ و٣٦ مليون دولار في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التّوالي، وذلك كما يتّضح من الجدول رقم (٢).

[٤٠] بنك السودان المركزي، **الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية لعام ٢٠٠٨**، ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٠.

http://www.bankofsudan.org/arabic/period/digest/digest.ht

جدول رقم (٢)

قيمة صادرات دولة قطر للسّودان خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) (بالمليون دولار).

العام	صادرات قطر للسودان
٢٠٠١	٠,٢
٢٠٠٢	٧
٢٠٠٣	١٠
٢٠٠٤	٧
٢٠٠٥	١١
٢٠٠٦	٣٤
٢٠٠٧	٢٨
٢٠٠٨	٣٥
٢٠٠٩	٣٤
٢٠١٠	٣٦
المجموع	٢٠٢,٢

المصدر: – صندوق النقد العربي.

– بنك السودان المركزي.

بالنّظر إلى الجدولين رقم (١) و(٢) نجد أنّ عام ٢٠٠١ هو العام الوحيد الذي فاقت فيه حصيلة الصّادرات السودانيّة لقطر حصيلة الواردات منها؛ إذ بلغ الفرق بينهما نحو ٠,٥ مليون دولار. أمّا خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠) فقد تبيّن أنّ حصيلة الصّادرات القطريّة للسودان تفوق بكثير الواردات منه، فقد بلغ الفرق

بينهما في العام ٢٠٠٢ نحو ٤,٩ مليون دولار، ثمّ ارتفع إلى ٨,٥، ٥,٥، ٨,٨، ٣٣,٥، ٢٧,٨، ٣٤,٦، ٣٣,٣ و٣٥,٦ مليون دولار في الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التّوالي.

اختبار فروض البحث:

فيما يتعلّق باختبار فروض هذه الدراسة؛ فقد جاءت النّتائج على النّحو التالي:

الفرض الأوّل:

أشارت هذه الدراسة إلى صحّة الفرض الأوّل القائل **بأنّ التعاون الاقتصاديّ بين السودان وقطر بسيط، ولا يرتقي إلى إمكانيّات البلدين الاقتصادية.** فقد تبيّن أنّ قيمة الاستثمارات القطرية في السودان – المنفّذ منها وما كان قيد التّنفيذ والمصادق عليها – بلغت نحو ١,٥ مليار دولار فقط.

الفرض الثّاني:

بيّنت هذه الدراسة صحّة الفرض الثاني الذي يشير إلى **أنّ التّبادل التجاريّ بين البلدين ضعيف جدًّا بالرّغم من التقارب السياسيّ الكبير بينهما؛** فعلى الرّغم ممّا يتمتّع به السودان من مواردَ اقتصاديّة كبيرة ومتنوّعة خاصّة في المجال الزراعيّ والحيوانيّ، والاحتياجات الكبيرة لدولة قطر في هذا الجانب –وهي التي تعاني نقصًا كبيرا في الأراضي الزراعيّة الصّالحة للزراعة ومصادر المياه العذبة– فإنّ هناك تدنّيًا كبيرا في حصيلة الصّادرات السودانيّة لقطر وتذبذبا فيها؛ إذ لم تتجاوز حصيلتها لعشرة أعوام مجتمعة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) مبلغ ١٠,٢ مليون دولار فقط. أمّا الصّادرات القطريّة للسّودان؛ فلم تتجاوز في أفضل سنواتها مبلغ ٣٦,٣ مليون دولار، وكان ذلك في عام ٢٠١٠.

الفرض الثالث:

أثبتت الدراسة صحّة الفرض الثالث القائل بأنّ **هنالك الكثير من المعوقات التي تحدّ من دخول الاستثمارات القطريّة للسودان.** فقد تبيّن أنّ كثيرين من المستثمرين القطريّين يعزفون عن الاستثمار في السّودان؛ وذلك نتيجة لوجود الكثير من المعوقات التي تحدّ من دخول مثل هذه الاستثمارات: كضعف البنية التحتيّة في السّودان، وعدم وجود خارطة استثماريّة متكاملة توضّح النشاطات المختلفة التي يرغب السّودان

في أن يلجأ إليها المستثمر الأجنبيّ، إضافة إلى ضعف وسائل التّرويج للفرص الاستثمارية وتخلّفها، وسوء الإدارة، ووجود الحروب الأهليّة وغيرها...

٣- نتائج البحث:

تتمثّل أهمّ النّتائج التي توصّل إليها هذا البحث في الآتي:

١) اتّضح أنّ الاقتصاد القطريّ من أسرع الاقتصادات نموّا في العالم؛ فقد حافظ على معدّلات نموّ مرتفعة بسبب التوسّع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعيّ المسال وتصديره، وبيعه بموجب عقود طويلة الأجل. وهذا ما مكّن قطر من أن تكون أكبر مصدّر له في العالم، وثالث أكبر مخزون بعد روسيا وإيران، إضافة إلى أنّه قد ساعد كثيرًا على أن تحتلّ قطر –في عام ٢٠١٠– المرتبة الأولى بالنّسبة إلى دخل الفرد.

٢) بما أنّ دولة قطر تفتقر للأراضي الصّالحة للزّراعة ومصادر المياه العذبة، وأنّها في حاجة ماسّة للمنتجات الزراعيّة بشقّيها النباتيّ والحيوانيّ، وتقوم باستيراد معظم احتياجاتها من المواد الغذائيّة من الخارج؛ فإنّها محتاجة إلى البحث عن الفرص الاستثماريّة الخارجيّة المناسبة لها، تلك التي تمكّنها من تحقيق أمنها الغذائيّ.

٣) اتّضح أنّ التعاون الاقتصاديّ بين السودان وقطر ضعيف ولا يرتقي إلى مستوى علاقات البلدين السياسيّة المتطوّرة؛ هذا بالرّغم من الفرص الاستثماريّة الكبيرة التي يمتلكها السودان، والفوائض الماليّة الضّخمة التي تمتلكها دولة قطر.

٤) مع توفّر الرّغبة الجادّة من القطاع العامّ والخاصّ في دولة قطر للاستثمار في السودان؛ فإنّ هنالك الكثير من مشاكل الاستثمار بالسودان، وهي تعيق تدفّق المزيد من هذه الاستثمارات.

٥) من أبرز معوقات الاستثمار المسجّلة في السودان: ضعف البنية بها، وعدم وجود خارطة استثمارية توضّح الأنشطة المختلفة التي يرغب في أن يلجأ إليها المستثمر الأجنبي، وضعف وسائل التّرويج للفرص الاستثمارية وتخلّفها، وغياب الكثير من المعلومات الضرورية عنها وعن حجم السوق واحتياجاته، وتخلّف النّظم الإدارية.

٦) تسجيل ضعف الصّادرات السودانية لقطر وتدنّيها، بالرغم ممّا يتمتّع به السودان من موارد اقتصاديّة كبيرة ومتنوّعة خاصّة في المجالين الزراعيّ والحيواني؛ وذلك في مقابل الاحتياجات الكبيرة لدولة قطر في هذا القطاع. كما يُسجّل تفوق الصّادرات القطرية للسودان عن الوارد منه؛ إذ نجد مثلا أنّ حصيلة

صادرات قطر للسودان في عام ٢٠٠٦ وحده (٣٣,٥ مليون دولار)، وهي تمثّل نحو أربعة أضعاف مجموع الصادرات السودانيّة لقطر لسبعة أعوام (٢٠٠١ – ٢٠٠٧).

مقترح لتطوير الاستثمار والتّبادل التجاريّ بين البلدين:

بما أنّ السودان يزخر بموارد وفيرة، ويتمتّع بموقع جغرافيّ متميز يجعله معْبرا لدول أفريقيّة كثيرة، ورابطا لهذه الدول بالدول العربيّة؛ فإنّ ذلك ما يؤهّله لأن يكون مدخلا استثماريًّا وتجاريًّا مهمًّا لهذه الدول. ولأنّ قطر تمتاز بوفرة في رؤوس الأموال التي يمكن من خلالها استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل، وتحقيق الأهداف المشتركة للبلدين، وتطوير الاستثمار والتبادل التجاريّ بينهما؛ فإنّ الباحث يقترح تصوّرا يرى أنه يساعد كثيرًا على تطوير الاستثمار والتبادل التجاريّ بين البلدين، ويحقّق كثيرا من أهدافهما التنمويّة، ويمكن إيجازه في الآتي:

١– إنشاء كيان مشترك من رجال الأعمال في البلدين، على أن تمثّل فيه الجهات الرسميّة ذات الصّلة بأمر الاستثمار والتّجارة في البلدين، بغية تذليل العقبات التي قد يواجهها هذا الكيان من الجهات الرسميّة أو الشعبيّة. بالإضافة إلى الاستعانة بمجموعة من الخبراء في المجالات ذات الصّلة، على أن يعمل هذا الكيان على تحديد المشاريع ذات الأولويّة في التّنفيذ، والقيام بدراسة الجدوى، ثمّ التّرويج لهذه المشاريع، والمساعدة في تنفيذها بالمشاركة مع القطاع الخاصّ في البلدين أو بشكل منفرد؛ على أن يعمل هذا الكيان بالطّرق العلميّة، مستفيدا من الخبرات العالميّة في هذا المجال.

٢– يسعى هذا الكيان المشترك مع الجهات الرسميّة في البلدين إلى الحصول على معاملة تفضيلية في عملية التبادل التجاريّ بينهما؛ وذلك بتسهيل دخول السّلع وخروجها بين الدولتين دون رسوم جمركيّة أو رسوم صادر.

٣– تكوين شركات استثماريّة وتجاريّة مشتركة وذات مساهمة عامّة تطرح أسهمها في الأسواق الماليّة للبلدين؛ وذلك من أجل خلق مؤسّسات قويّة تستطيع تطوير التّبادل التجاريّ بين البلدين، والاستثمار في المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

٤– التّركيز ابتداءً على المشاريع الزراعيّة التي تتوفر مقوّماتها بكثرة في السّودان وتكون لقطر حاجة ملحّة لها؛ وذلك مثل مشاريع إنتاج الحبوب كالقمح، وإنتاج الخضروات والفواكه والزيوت والسكّر وغيرها، ومشاريع

الإنتاج الحيوانيّ كاللحوم والألبان ومنتجاتهما. ثمّ التركيز على مشاريع البنية التحتيّة التي للسّودان حاجة كبيرة لها، ولقطر القدرة على توفير تمويلها كمشاريع الطّرق والجسور، والسّكك الحديديّة، والمطارات، والموانئ، والكهرباء، والماء، والفنادق، والمجمعات التجاريّة وغيرها.

٥- الاهتمام بالاستثمار في مجال الصّناعة التحويلية، إذ تتوفّر في السودان موادّها الخامّ الأوليّة كالصّناعات الغذائيّة والصّناعات الهندسيّة وصناعة المنسوجات والملابس وغيرها.

٦- ثمّ في مرحلة لاحقة، وبعد وضع الأسس القويّة للعمل المشترك، واكتساب الخبرة اللازمة للاستثمار في هذا البلد؛ يجب التوجّه نحو الاستثمار في المشاريع الكبيرة المتمثّلة في الصناعة الاستخراجية: كاستخراج النّفط والعمليّات المصاحبة له، واستخراج الذّهب والمعادن الأخرى التي توجد بكمّيات كبيرة في السّودان. فما زالت هذه الموارد بكرًا، والمستَغلُّ منها قليل جدًّا مقارنة بالكمّيات الكبيرة الموجودة في باطن الأرض.

قائمة المراجع:

١. أحمد. سامي محمد، (مدير مصنع الخليلة للمنتجات الإسمنتية)، مقابلة شخصية، الخرطوم، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء، **الكتاب الإحصائي لعام ٢٠٠٠**، (الخرطوم، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٢).

٣. الطيب. عوض الكريم بله، **تطبيق قانون الاستثمار بالولايات**، (الخرطوم، وزارة الاستثمار، ٢٠٠١).

٤. المصطفى. الطيب أحمد، **الموارد البيئية والتنمية في السودان**، الطبعة١، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، ١٩٩٨).

٥. برهان. أسامة حامد، (مدير التسويق بمجمع سيقا للصناعات الغذائية)، مقابلة شخصية، الخرطوم، ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

٦. بنك قطر الوطني، **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦**، (الدوحة، بنك قطر الوطني، ٢٠٠٧).

٧. جردة. أحمد، (الوزير المفوض بسفارة جمهورية السودان بقطر)، مقابلة شخصية، الدوحة، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

٨. حامد. محمد نوري، **الاستثمار في السودان: المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٣م**، (الخرطوم، وزارة الاستثمار، ٢٠٠٤).

٩. عبد الوهاب. الرشيد، **تميز السودان إفريقيًا بموارده وأهمّيته الاقتصادية**، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٠٦).

١٠. محمد. عبد الحليم حامد، **الترويج الجيّد للاستثمار وإدارته**، (الخرطوم، وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٨).

١١. مصرف قطر المركزي، **التقرير السنويّ لعام ٢٠٠٨**، (الدوحة، مصرف قطر المركزي، ٢٠٠٩).

١٢. مصرف قطر المركزي، **النشرة الإحصائيّة الفصلية – يونيو ٢٠١١**، ٣١، رقم ٢، (الدوحة، مصرف قطر المركزي، ٢٠١١).

١٣. وزارة الاستثمار، **المشاكل والمعوقات التي تعترض مسار العملية الاستثمارية ورؤية للحلول**، (الخرطوم، وزارة الاستثمار، د.ت).

١٤. وزارة الاستثمار، **قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ تعديل ٢٠٠٣**، (الخرطوم، وزارة الاستثمار، ٢٠٠٤).

١٥. Ali . A. Ali, *Sudan's private sector development: present status, problems, process, policies and future prospects*, (Khartoum, Unido, 2005).